مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٥/٦/١٣

متى تتحدد قواعد تطوير الاتحاد الاشتراكى ؟

العـــودة الى نقطـــة البـــداية بعـد انقضـــاء سـنة

من ورقة التطوير الى الدعوة لاعادة التشكيل :

طرح الرئيس انور السادات بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكى « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى » على الشعب للمناقشة فى الثامن من اغسطس ١٩٧٤ مبينا ما يشوبه من مآخذ افقدته الفاعلية والقدرة على تحريك القوى الشعبية لابداء الحياة السياسية ودفع سلطات الدولة للنهوض بالمجتمع وحل مشاكل الجماهير وتحقيق الآمال المرجوة للمواطنين الشرفاء موضحا اسباب تلك النقائص مشفوعة بمقترحات محددة لمعالجتها .

ودار حوار واسع خلال شـهرى اغسـطس وسـبتمبر من العام الماضى داخل تشكيلات الاتحاد الاشـتراكى ، ولجنة الاستماع بمجلس الشعب ، وفى مؤتمرات التنظيمات الشعبية والجماهيرية ومن فوق منبر الصحافة ... ولم يتقيد هذا الحوار بحدود ما ورد فى ورقة التطوير المطروحة — كما اراد بعض المشرفين على ادارة النقاش — بل تجاوزها الى تنـاول تنظيم الحيـاة السياسية فى مصر بصفة عامة — بناء على اجازة من الرئيس انور السادات — دون ما قيد من موضوع او اتجاه .

وشكلت لجنة من قيادات الاتحـاد الاشتراكى المنظور فى تطويره لتجميع اتجاهات الراى فى هـذا الحوار ، وقامت بوضع تقرير عن هذه الاتجاهات نشر بالصحف فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٤ ثم الفت لجنة رباعية برياسة رئيس مجلس الشـعب لاستخلاص القواعد المتعلقة بتطوير الاتحاد الاشتراكى .

واخيرا دعى المواطنون الى **الانضمام للاتحاد الاشتراكى** مع ترغيب الاعضاء القدامى فى تجديد عضويتهم فى موعد غايته الثالث من الشهر الجارى ، توطئة لاعادة انتخاب تشكيلات الاتحاد من القاعدة الى القمة **بحيث يعقد المؤتمر القومى العام الجديد للاتحاد فى الثالث والعشرين من يوليو القادم .**

بين التنظيم الواحد ونظام الاحزاب المتعددة :

حقا ان تجربة التنظيم السياسى الواحد منذ بداية الثورة قد اثبتت أن الحياة السياسية لن تزدهر فى مصر ، **وان الديمقراطية بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة لن توجد الا اذا سمح بنشأة الاحزاب السياسية المتعددة** وهو امر لا يتنافى مع الاشتراكية طالماكانت هذه الاحزاب ستتكون فى ظل الدستور القائم .. كما انها لاتتعارض مع فكرة تحالف قوى الشعب طالما انه لن تقوم احزاب على اساس تغليب طبقة على اخرى .

ولا محل للتخوف من عودة الاحزاب القديمة بصورتها التى كانت عليها قبل الثورة ، فان انقضاء نحو ربع قرن من الزمان ادى الى تغير فى الاهداف القومية ، وتطور فى المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونشأة جيل جديد من المواطنين ، مما لا يتصور معه ان تبعث الاحزاب القديمة بصورتها العتيقة ... كما انه لا محل للطعن فى نظام تعدد الاحزاب على ضوء ما كان يجرى قديما فى ظل الملكية والاستعمار بعد ان لم يعد لهما وجود الان .

بل ان هذا التعدد فى الاحزاب او التنظيمات السياسية من شانه ان يخلق التنافس بين المواطنين فى خدمة البلاد وان يبرز العناصر الصالحة ذات الكفاءة فى كافة المجالات،مما ييسر على رئيس الجمهورية ممارسة صلاحياته كحكم بين مختلف الاحزاب السياسية وسلطات الدولة .

غير انه قد اعلن رسميا واصبح مقررا الابقاء على صيغة الاتحاد

الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد في البلاد على الاقل في الوقت الحاضر مراعاة لاستمرارية معركة التحرير وظروف مرحلة التعمير — كما صرح بذلك الرئيس السادات وورد بتقرير لجنة تجميع اتجاهات الحوار — « مع استعارة اهم ما في النظام الحزبي من ايجابيات "وهي تعدد الاتجاهات والمنابر والمعارضة الفعالة » .

الطريق الوحيد للعمل السياسي:

وبناء على ذلك اصبح على من يريد المشاركة في العمل السياسي الجماهيري بالطريق القانوني المشروع في المرحلة القريبة القادمة ، ان يمارسه من خلال التنظيم السياسي الوحيد المتاح وهو الاتحاد الاشتراكي العربي .

وفيما عدا هذا القرار الاساسي ، فقد بقي الكثير من نقاط التعديل المقترحة التي اوردتها ورقة التطوير ، وتناولها الحوار الشعبي ، وتعرضت لها لجنة تجميع اتجاهات الرأي في تقريرها ، معلقة دون ان يتخذ في شأنها قرار حاسم .

ولا تعد هذه التفاصيل من الامور الثانوية التي يمكن التجاوز عن معرفة الرأي في شأنها بل هي صميم التطوير المطروح للاتحاد الاشتراكي بحيث تعتبر اساسا لابداء الرأي في الانضمام او عدم الانضمام له — وهو الامر الذي دعي اليه المواطنون — لانه هو المقياس الذي يحكم به المواطن — كل من وجهة نظره — على مدى فاعلية التنظيم في صورته المطورة ، وعلى جدوى الانضمام اليه وامكانية العمل من خلال صلاحياته وتشكيلاته .

نقاط التطوير الاساسية المعلقة:

فما هى طبيعة الاتحاد الاشتراكى فى صورته المطورة : هل نطرح جانبا مفهوم ان الاتحاد الاشتراكى سلطة — كما جاء بورقة التطوير — بحيث يصبح هيئة شعبية تخدم ولا تحكم ، أم ننظر الى الاتحاد الاشتراكى باعتباره سلطة سياسية لها اصدار القرار السياسى الذى يجد سبيله الى التنفيذ ، بل وماء لكل السلطات مما يعطيه الحق فى توجيهها ومراقبتها — كما انتهت الى ذلك لجنة تجميع اتجاهات الحوار ؟

وما هو شكل التنظيم : هل سيؤخذ بقاعدة التمثيل للوحدات الاساسية والجماهيرية بدلا من التمثيل المتساوى بصرف النظر عن حجم الوحدات وهو ما يتعارض والعدالة كما كان الحال ؟ وهل سيراعى تفاوت عدد اعضاء لجنة القسم او المركز او البندر بحسب عدد الوحدات الاساسية والجماهيرية وما تمثله من عضوية فى التنظيم أم تظل موحدة العدد كما كانت ؟ وهل يسمح بالجمع بين عضوية تلك اللجان وبين عضوية المؤتمر القومى العام خلافا لما كان — وهذه كلها مقترحات وردت فى ورقة التطوير — ؟ أم سيؤخذ بما طالبه البعض من الغاء الوحدات الجماهيرية اكتفاء بالوحدات السكنية كأساس للتنظيم وفقا لما الح اليه تقرير لجنة تجميع اتجاهات الحوار ؟

وما هى طريقة الاخذ بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى او ما اصطلح على تسميته بالمنابر المتعددة : هل ستكون « منابر متحركة » اى تنشأ بمناسبة موضوع معين ، أم « منابر

ثابتة ، اى تعكس اتجاها فكريا مستقرا ؟
علما بان لجنة تجميع اتجاهات الحوار استخلصت من ورقة التطوير انها تستبعد فكرة المنابر المتحركة وتؤيد فكرة المنابر الثابتة ... وهل تقوم المنابر الثابتة على اساس قوى بحيث يمثل كل منها احدى قوى التحالف مما يعمق التناقضات الطبقية — كما ذكرت اللجنة المذكورة انه رأى الاغلبية التى طالبت بأن تقوم تلك المنابر على اساس فكرى على ان تلتزم هذه المنابر جميعا بمواثيق الثورة ؟

واخيرا ماذا تقرر فى شأن **العضوية الجماعية فى الاتحاد الاشتراكى** .: ان ورقة التطوير اقترحت الاخذ بفكرة العضوية الجماعية فى الاتحاد الاشتراكى بحيث يمكن ان تنضم اليه التنظيمات الجماهيرية كالنقابات العمالية والمهنية والاتحاد التعاونى المركزى فى حين ان تقرير لجنة تجميع اتجاهات الحوار ذكر ان « الخلاف كان حادا بين الجماهير فيما يتعلق بالعضوية الجماعية ، فقد اعترض عليها كثيرون وطالبوا بان تكون العضوية فردية مباشرة واختيارية ، وحجتهم فى ذلك ان العضوية الجماعية فكرة غير واضحة وغير ذات جدوى ، هذا فضلا عن انها تؤدى الى قيام مراكز القوى ؟

ان شيئا من ذلك لم يحسم بطريقة واضحة مثلما حسم موضوع العضوية الاختيارية للاتحاد الاشتراكى بحيث لاتعتبر شرطا لتولى منصب او للترشيح لمسئولية انتخابية او للتصدى لقيادة فى ميدان العمل النقابى او الاجتماعى ، اذ صدرت النصوص التشريعية التى الغت هذا الاشتراط .

على انه مما يستغرب انه نشر فى

الصحف ان بعض النقابات المهنية انضمت الى الاتحاد الاشتراكى على اساس « العضوية الجماعية » الجديدة فى حين انه **لم يصدر تعديل للنظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى باضافة هذا النوع من العضوية ، ولا يعتبر وضعها مختلفا عن وضع بقية نقاط التطوير المقترحة التى لم يصدر فى شانها قرار نهائى معلن من الجهة صاحبة الاختصاص وفقا للقواعد المقررة .**

ولقد حاولت الاستفسار من المسئولين فى الاتحاد الاشتراكى عن حقيقة التطور الذى تقرر فى نظامه الاساسى توطئة لتكوين الرأى فى جدوى عضويتى فى هذا التنظيم وامكانية المشاركة فى خدمة بلادى من طريقه ، فلم اظفر باجابة شافية سوى ان التطوير متروك للممارسة العملية فى المرحلة القادمة .

من صاحب الصلاحية فى اقرار التطوير :

والواقع اننى عندما خلوت الى نفسى وامعنت النظر فى التطوير المنتظر اما كانت صورته ، خلصت الى الحقائق التالية :

اولا — ان الرئيس انور السادات انتهج الاسلوب الديموقراطى عندما لم يعمد الى فرض التطوير المقترح للتنظيم السياسى دون الرجوع الى الشعب ...

ويلاحظ فى هذا الشأن انه لم ير الاكتفاء بعرض وجهة نظره ومقترحاته على الاتحاد الاشتراكى باعتبار ان الامر يخصه كتنظيم سياسى قائم ، ولكنه رأى ان يفسح المجال للاستماع الى رأى الشعب بأكمله على اساس ان الامر يخص المواطنين كافة وليس

الاعضاء المنضمين الى الاتحاد وتتصدور ورقة التطوير وحدهم ... كما انه لم يوافق على حصر الحوار فيما تضمنته الورقة المطروحة بل اجاز — كما ذكرنا — ان يتسم الحوار بحيث يشمل تنظيم الحياة السياسية بصفة عامة وشاملة ... وهما اتجاهان لا جدال فى سلامتهما .

ثانيا — ان الاستخلاص الوارد فى « تقرير تجميع اتجاهات الحوار حول تطوير الاتحاد الاشتراكى » لم يكتف بعرض الاراء المختلفة بل **اعطى لنفسه صلاحية اعطاء الوزن العددى لكل راى من حيث انه يمثل الاغلبية او الاقلية فى حين انه لم يجر استفتاء للوقوف على ما يمثله كل راى من اعداد بين المواطنين ، بل لم يحص عدد اصوات اصحاب كل اتجاه من بين الحاضرين فى اللقاءات** .. ولعله من المسلم به ان اصحاب الراى الاعلى صوتا ليس بالضرورة هم الاكثر عددا ، كما ان الاكثرية الصامتة قد تكون فى جانب الراى الاخر .

ثالثا — ان الوضع القانونى السليم **لتطوير القواعد التى يقوم عليها الاتحاد الاشتراكى فى صورته الراهنة يقتضى اتباع احد سبيلين :**

● **اما اجراء استفتاء شعبى على قواعد تطوير الاتحاد الاشتراكى بحيث تعتبر نتيجته اساسا لصدور قرار بالتعديل من رئيس الاتحاد** استنادا الى أن الشعب هو مصدر السلطات طبقا للمادة الثالثة من الدستور ، وان تطوير التنظيم السياسى الوحيد فى البلاد امر يهم الشعب بأسره .

● **واما اقرار قواعد تطوير الاتحاد الاشتراكى من المؤتمر القومى العام للاتحاد** وفقا لنظامه الاساسى القائم حاليا باعتباره السلطة العليا فى الاتحاد المنوط بها النظر فى تعديل احكام نظامه « المادة ١٣ بند أ فقرة ٤ من القانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى » اذا اخذنا بان التطوير امر داخلى يتم فى اطار الاتحاد الاشتراكى .

رابعا — ونظرا لانه لم يجر استفتاء شعبى ، ولم تعرض قواعد التطوير على المؤتمر القومى العام للاتحاد ، فان النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى لابد ان يبقى على حاله ، اذ لايملك رئيس الاتحاد او مجلس الامناء ان ينتقل بتعديله ، .. **وعلى ذلك فان الانتخابات القادمة للاتحاد الاشتراكى ستجرى وفقا للنظام الاساسى الحالى دون تعديل على ان ينظر المؤتمر القومى العام الجديد للاتحاد بعد انتخابه فى قواعد التطوير المقترحة .**

الامل فى اقرار المنابر الثلاثة منذ البداية :

ويبنى على ان قواعد تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى لم تتحدد بعد ، وامرها مؤجل الى ما بعد الانتخابات القادمة ، ان الحكم على مدى امكانية العمل السياسى من خلال هذا التنظيم الوحيد المتاح يعتبر مرجأ بدوره لحين تقرير قواعد التطوير ، آملين — **الى ان تتضح ملامح الظروف لاطلاق حرية تكوين الاحزاب وتفصح الشعب عن حاجته الى قيامها — ان يسمح لكل تيار فكرى سياسى بالدعوة الى التجمع حول برنامجه داخل الاتحاد الاشتراكى**

عن طريق نظام « المنابر الثابتة » طالما كانت فى حدود الدستور ، ولا تتنافى مع فكرة تحالف قوات الشعب اى لاتعمل على تغليب طبقة على اخرى.

وفضلا عن البيان ان « المنابر المتحركة » المتمثلة فى ابداء الاراء الفردية المتفرقة غير المستندة الى برامج سياسية لاتعتبر اضافة جديدة او تطويرا لانها كانت قائمة منذ قام الاتحاد الاشتراكى ... كما ان تأجيل قيام « المنابر الثابتة » — كما اشار الى ذلك بعض المسئولين فى الاتحاد الاشتراكى — حتى تتبلور اتجاهات فكرية معينة من خلال الممارسة أمر يطول وينميع وقد ينتهى الى القضاء على الفكرة من اساسها .

لا نريد ان نكون عبدة للنصوص :

على انه لايوجد ما يمنع بطبيعة الحال من المطالبة بتعديل بعض احكام الدستور وفقا للقواعد المنصوص عليها فيه ، او النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى عن طريق الاجراءات المرسومة فيه ...

والقول بخلاف ذلك مرفوض للاسباب التى اوردها الرئيس انور السادات فى ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى هى كما قال :

اولها — اننا لا نريد ان نكون عبدة للنصوص نحولها الى قيد على الفكر الخلاق .

وثانيها — ان حقائق الحياة وظروف العمل الوطنى تتغير باستمرار ، ولابد من مواجهة هذا التغير بمجهود فكرى يواكبه ويكتشف الحلول الجديدة التى تلائم الظروف الجديدة .

وثالثها ـ ان المواثيق والممارسة العملية لم تستوعب كل شيء حتى نقفل باب الاجتهاد ونحكم على انفسنا بالجمود .

واضاف الرئيس السادات : « ان ورقة اكتوبر قد رسمت استراتيجية حضارية شاملة لربع القرن المقبل ، وكل بند جاء في تلك الاستراتيجية يستلزم الكثير من الفكر والعمل . وانني من موقع القيادة السياسية أومن ايمانا عميقا بأن التقدم لا يفرض دائما من اعلى » .

عودة الى نقطة البدء بعد سنة كاملة :

ان بداية سليمة وسريعة لتنشيط الحياة السياسية للشعب المصرى واحيائها حيويا اذا اردنا أن نعوض ما فاتنا ، ونستعيد مكاننا ، ونلحق بركب التقدم منطلقين من أرض صلبة ومعتمدين على عقول متفتحة ونفوس حرة وحماس قوى لضمان الاستمرار وعدم الانتكاس ... **فان سنة كاملة تكاد تنقضى** ما بين طرح ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى للمناقشة فى ١٩٧٤/٨/٨ وبين ما ينتظر من اتمام اعادة انتخاب تشكيلاته وفقا لنفس النظام الاساسى القائم فى ١٩٧٥/٧/٢٣ ، **ونحن ندور فى حلقة مفرغة لنصل الى نفس النقطة التى بدانا منها عملية التطوير** : تنظيم سياسى واحد يقوم على نفس القواعد القديمة انتظارا لاقرار قواعد جديدة لتطويره ضمانا لفاعليته فى تنظيم حركة الجماهير السياسية من اجل متابعة العمل الوطنى ودفعه الى اهدافه نحو التقدم والبناء . فهل هذا يرضى احدا من الحكام او المحكومين ●